

أقر مجلس النواب الأردني قانون المحكمة الدستورية في الجلسة التي عقدها مساء الأحد برئاسة رئيس المجلس عبدالكريم الدغمي وحضور رئيس الوزراء الدكتور فايز الطراونة وهيئة الوزارة .

ويعد قانون المحكمة الدستورية من القوانين الإصلاحية في الأردن وسيبدأ العمل بالمحكمة بعد 120 يوما من نفاذ أحكام القانون وصدوره في الجريدة الرسمية.

وتختص المحكمة الدستورية بالرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذة وتفسير نصوص الدستور على أن تتمتع بشخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري.

وبإقرار قانون المحكمة الدستورية يكون مجلس النواب الأردني قد أقر كافة القوانين النازمة للإصلاح السياسي باستثناء قانون الانتخاب الذي تبثه اللجنة القانونية بالمجلس حاليا .

والقوانين الإصلاحية التي أقرها مجلس النواب الأردني هي قانون البلديات وقانون الهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات وإدارتها وقانون الأحزاب.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 21/05/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com